الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-12-15

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

خسر رئاسة المجلس الولائي وبلدية ببسكرة

تحالف الأفالان وحمس ينهي عهد الأرندي

تهت، يوم أمس، عملية تنصيب المجالس المحلية بولاية بسكرة، بتجريد حزب التجمع الوطني الديمقراطي من رئاسة
ة عاصمة الولاية، بعد أن سيطر عليها لعهدتين متتاليتين، حيث عادت لحزب الأفالان بعد
ف هذا الأخير مع حمس والمستقبل، حيث حاز على 28 صوتا مقابل 15 لمرشح الأرندي دوح ساعد.

إلى ذلك، فإن تحالف الأفالان مع حمس، تجسد في حصد هذا الأخير لرئاسة المجلس الولائي وانتزاعها من الأرندي الذي خرج خالي الوفاض، حيث تحصل مرشح حمس على 29 صوتا بعد أن ضم إلى تحالفه أصوات المس
الكرامة وحركة البناء، فيما نال مرشح الأرندي 9 أصوات وواحدة ملغاة .

وبالعودة إلى النتائج التي أفرزها الصندوق، فإنه سجل تقارب بين الأفالان والأرندي في باقي البلديات، يليها حمس والمستقبل. واللافت أن ميزان التحالفات حاول القائمين عليه رفقة فعاليات المجتمع المدني والتصدي لإغراءات الشكارة وشراء الذمم، إلا أن التحالفات خضعت كالمعتاد للعبة الكواليس ومنطق العروشية تارة وتارة أخرى للانضباط الحزبي ومعايير أخرى، كالولاء وأفرزت "أمبار" بفارق صوت واحد أو اثنين، مما قد ينذر بانسداد في المجالس المنتخبة.

ل. فكرون

عقب تنصيب المجالس البلدية

التنافس الشرس بين المنتخبين يؤجل معرفة هوية "الأمير"

فشل العديد من منتخبي البلديات في إحداث التوافق حول منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي، الأمر الذي أجل عملية الانتخاب، حيث ظهرت خلافات المنتخبين في العديد من البلديات مباشرة بعد عملية تنصيب المجالس البلدية من قبل ولاة الجمهورية أو من قبل رؤساء الدوائر. وتشير المعطيات المتوفرة لـ "البلاد" إلى أن هناك منتخبين من قوائم حزبية أو حرة متوافقة، طالبوا بإجراء الانتخابات بعد تنصيب المجالس مباشرة، إلا أن رفض منتخبين آخرين ووقوفهم ضد إتمام العملية حال دون ذلك وطالبوا باحترام الاجال القانونية.

وحسب المصدر، فإن القانون يحدد 5 أيام لانتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي. هذا وطعن منتخبون رافضون في عدد من البلديات في عملية تشكيل المكتب المؤقت الذي يشرف على إنتخاب "المير"، مؤكدين أن العملية عرفت خروقات عدة - حسبهم - وطالبوا بالاستفادة من الآجال الكاملة بما يكفله القانون.. هذا الوضع جعل المنتخبون يدخلون في حالة تصادم مباشرة بعد عملية تنصيب المجالس البلدية وهو ما يعني أن عددا من البلديات دخلت في حالة انسداد من أول جلسة للتنصيب. وحسب مصادر "البلاد"، فإن ولاة جمهورية ومن أجل التحكم في الوضع من بدايته أكدوا أن القانون واضح في عملية انتخاب رؤساء البلديات ولا يمكن الحياد عليه والعملية ستمر وفق الآجال القانونية ووفق التشريعات المضبوطة. وشرعت مصالح الولايات ممثلة في الولاة ومدراء الادارة المحلية ومدراء التنظيم والشؤون العامة والأمناء العامون ورؤساء الدوائر في تنصيب المجالس البلدية التي انبثقت عن الانتخابات المحلية التي جرت أطوارها في 27 نوفمبر 2021 وذلك تطبيقا لقانون البلدية الذي يشير إلى أن الولاة يستدعون المنتخبين قصد تنصيب المجلس الشعبي البلدي، على أن يتم بعدها انتخاب رئيس البلدية استنادا لقانون البلدية حسب طبيعة النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات وتركيبة المجلس البلدي. وعرفت العديد من المجالس البلدية عبر الوطن تجاذبات بين المنتخبين الجدد الذين أحرزوا المقاعد البلدية وذلك على خلفية منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي ومن ورائها مناصب المندوبين ومناصب النواب ورؤساء اللجان وذلك راجع إلى أن نتائج الانتخابات كانت متقاربة في عدد من البلديات وهو ما فتح شهية التشكيلات الفائزة للاستحواذ على منصب "المير" ومن ورائه بقية المناصب. كما خاض المنتخبون في قانون البلدية من خلال تفسير بنوده على حسب كل وضعية، وهو الأمر الذي أبقى الغموض في هذه البلديات بخصوص طريقة إنتخاب "الأمير". وأفرزت النتائج الأولية للإنتخابات المحلية طبعة نوفمبر 2021 "كوكتال" انتخابي مختلط في العديد من البلديات دون أغلبية، الأمر الذي كرس التحالفات من أجل الاستحواذ على منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي والذي أضحى يسيل لعاب جميع التكتلات الحزبية والحرة، خاصة وأن صوت انتخابي واحد كفيل بتكريس الفوز وإحراز منصب "المير"، لكون النتا ج الأولية جاءت متقاربة وغير متباعدة في العديد من البلديات. هذا وتدخل الولاة في عديد البلديات، مؤكدين أن القانون واضح وعملية انتخاب رؤساء البلديات ستكون بعد 5 أيام من عملية تنصيب المجلس.

ص. لمين

حكيم أوعمران مساعد مندوب السلطة الانتخابية لبلدية بئر خادم لـ"الحوار":

التحالفات أحسن طريقة للقضاء على "الشكارة".. ومتفائلون وراضون بالمجلس الجديد

أبدى حكيم أوعمران، مساعد مندوب السلطة الانتخابية ببلدية بئر خادم، تفاؤله ورضاه بالتشكيلة الجديدة للمجلس الشعبي البلدي لبلدية بئر خادم. وأشاد حكيم أوعمران، بالقوانين الجديدة المتعلقة بالانتخابات كونها ستضع حدا للفساد، وستقضي بشكل كبير وشبه نهائي على"الشكارة".

الجزائر: نهال. ديلمي

وأفاد حكيم أوعمران، مساعد مندوب السلطة الانتخابية ببلدية بئر خادم، بأن بلدية بئر خادم وتبعا للإحصائيات التي خرجت بها الانتخابات الأخيرة، ضمت جبهة القوى الاشتراكية التي افتكت 6 مقاعد، وقائمة الأحرار التي حازت على 5 مقاعد، وحزب جبهة التحرير بـ3 مقاعد، وحزب صوت الشعب بـ3 مقاعد، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ 2 بمقعدين، مشيرا إلى أن كل المقاعد المحصلة هي 23 مقعدا، وعليه، كما يقول: "غياب الغالبية المطلقة لأي قائمة من بين المذكورة، أي ولا واحدة حازت على أكثر من نصف المقاعد، أي 35 ٪ أو حتى ما يعادل النصف (9) مقاعد"، هذا ما أحال - يضيف- "إلى دخول كل القوائم في تحالف لأجل المفاهمة والتشاور على توزيع المناصب، ما عدا حزب جبهة القوى المشتركة فإنها لم ينضم إلى التحالف، ليجمع بعد ذلك عدد مقاعدهم، ويصبح لصالحهم 17 مقعدا، وبالتالي صارت لهم صلاحية الاختيار حسب القانون لأنهم تعدوا النصف".

التحالف جرى وفق النتائج الانتخابية الأولية من دون أي نزاعات

في السياق أبرز حكيم أوعمران، أن القوائم المتحالفة اتفقت على مرشح لمنصب رئاسة البلدية، وكذا المناصب النيابية وغيرها بموافقة الجميع ضمن هذه التحالفات، التي جرت وفق الشكل المطلوب، فقد تم مرارا وتكرار - يقول - الالتفاف حول طاولة المفاهمة لتعيين الأشخاص المناسبين، وفي الأخير أكد على أنه ثبت الوصول إلى رأي واحد والمعاهدة عليه لدى الموثق، وبالتالي بقيت النزاعات إن وجدت والمعارضين خارج دائرة المؤهلين للاختيار وأصحاب القرار المرفق طبقا للقوانين الانتخابية، أما الطعون فذكر أنها قليلة جدا لا تشكل عارضا.

المنصبون الجدد في بلدية بئر خادم ومهامهم

وبعد اطلاعنا على مخرجات المعاهدة، نشرت قائمة أحرار بئر خادم، عبر صفحتها في "الفايسبوك"، يوم 29 نوفمبر المنصرم، الأسماء المتفق عليها وكذا المهام الموكل لها بعد نهاية الاجتماع بين الـ17 شخصا الفائزة بمقعد في المجلس الشعبي البلدي، وحسبها تم تتويج السيد الهاشمي سوالمي، رئيس بلدية بئر خادم، حسب الاتفاق. أما فيما يخص مقاعد النيابة، فنصب السيد محمد سبيح نائبا للرئيس مكلف بالاقتصاد والمالية والاستثمار، وكذا السيد بارة ربيع مكلف بتهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية، والسيد إلياس قبور، وكلت إليه الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب، والسيد بن حميش كريم كلف بالصحة والنظافة وحماية البيئة، وأيضا السيد لعريبي علي كلف بالري والفلاحة والصيد البحري.

القوانين الجديدة واضحة

وذكر حكيم أوعمران في السياق، أن قانون الانتخابات مر أولا على المجلس الوزاري، بحضور رئيس الجمهورية، وبعد المصادقة عليه من قبلهم، وكذا على البرلمان بغرفتيه أيضا للمصادقة عليه، ثم صدر في الجريدة الرسمية بكل شفافية ووضوح، والذي يفيد أن الأغلبية المطلقة لصالح القائمة التي حازت على أكثر من نصف عدد المقاعد من بين القوائم المرشحة أي النصف (50 ٪) + 01، ليتم اختيار رئيس المجلس البلدي من هذه القائمة، وبصيغة أخرى هوما تشير إليه العتبة في المادة القانونية للانتخابات، أن القائمة التي تتعدى 35٪ من حيث المقاعد ينسب إليها الغالبية ويرشح الرئيس منها، وباقي المقاعد تبقى للقوائم الأخرى عن طريق التحالفات، والاعتماد يكون بالدرجة الأولى للمقاعد، وبعدها على حسب الأصوات، وفي حال لم تتحصل أي قائمة على نصف المقاعد، وهذا ما حصل - يقول- في غالب البلديات وحتى ببلدية بئر خادم، فتعتبر المرحلة الثالثة في اختيار المرشحين هي الحل الأنسب، ومفادها الولوج إلى " التحالفات".

التحالفات أصح قرار للقضاء على المال الفاسد

وأشاد حكيم أوعمران، بالقوانين الجديدة للانتخابات، التي صيغت من خلالها - حسب رأيه - الطريقة الصحيحة للقضاء على المال الفاسد. ويقول: "القانون الجديد للانتخابات المذكور سلفا يسقط القاعدة القديمة التي تمنح الصدارة للحائز على أكثر المقاعد دون أن تتخطى النصف الإجمالي للمقاعد، واللجوء إلى التحالفات يقضي على "زمن الشكارة"، ففي السابق، يضيف: "التضييق وفردية الاختيار لصالح قائمة واحدة سمح بانتشار عقليات الرشاوى والمال الفاسد والتحايل وبيع المقاعد وغيرها من الطرق اللاقانونية للحصول على مناصب السلطة عموما"، أما الآن، يردف: "على غرار الماضي، يضيف، التحالف والاتفاق الجماعي أتاح فرصة التشاور والمفاهمة لاختيار الأشخاص المناسبين، وبالتالي غلق سبل المحاباة، وكذا تسلل الأموال الفاسدة، وعليه فإن سن هذا الشرط القانوني الجديد يعد بمثابة مبادرة أكثر من رائعة لصالح النزاهة الانتخابية".

نحن سعداء وراضون المرشحون الجدد

وتفاءل حكيم بدرجة كبيرة بالتشكيلة الجديدة للمجلس البلدي لبئر خادم، ذلك أنهم - حسب قوله - أبناء البلدية وسبق العمل معهم، أي أن منهم عمال بالبلدية، لذا فهم من وجهة نظره وطبقا لمعرفتهم سابقا في العمل أنهم الأشخاص المناسبين ولهم سمات وروح العمل ونوايا حسنة لإصلاح بلديتهم، فهم -يضيف - متمكنون من الإدارة ولهم خبرة طويلة في هذا الميدان أهلتهم لمعرفة النقائص والاحتكاك بها من أجل تداركها مستقبلا، وكذا امتلاكهم لحنكة العمل، وأكثر من ذلك يقول إن لهم اتصالات على المباشر مع المواطن وهذا أهم شيء، على عكس الأعضاء السابقين - يضيف - برغم إيجابياتهم المهنية والتي لا ننكرها، ظلت العديد من النقائص التي أرقت أهالي البلدية وكذا عمالها، وعلى رأسها نقص التواصل واستقبال المواطنين، بل حتى مع موظفي البلدية، وعليه سعى المنتخبون الجدد الذين عانوا بدورهم مما سبق إلى فتح الأبواب سواء للعمال أو غيرهم، وكذا إنهاء المشاريع التي ظلت في المنتصف، وغيرها من الأهداف البناءة للبلدية. وعليه، يؤكد نحن جد سعداء وراضون بالأشخاص ومتفائلون بما هو قادم أيضا. وبالنسبة لسكان البلدية، فيمكن القول إن 75٪ منهم راضون عن النتائج، فهم على دراية ومعرفة مسبقة بهم،كما تم ذكره سلفا أنهم "أبناء البلدية وموظفيها".

رئيس لجنة الدفاع الوطني وعضو لجنة صياغة قانوني البلدية والولاية رابح جدو لـ "الحوار":

هذه صلاحيات الأميار في قانون البلدية الجديد

- شرطة البلدية ووكالة وطنية لرقابة وتقييم تسيير الجماعات المحلية
- هيئة تشاركية وانتهى عهد التسيير الانفرادي
- تعزيز الاستثمارات لخلق الثروة
- إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتسيير مرافق البلدية
- تثمين موارد المالية وآليات لتعزيز الجباية المحلية

كشف رئيس لجنة الدفاع الوطني بالمجلس الشعبي الوطني، عضو لجنة مراجعة قانون البلدية والولاية، رابح جدو، أن الانتخابات المحلية التي جرت في 27 نوفمبر الماضي، أفرزت وجوها جديدة قادرة على تجسيد تطلعات الشعب من أجل التوجه نحو جزائر جديدة.

سعيد. ب

وقال رئيس لجنة الدفاع الوطني، في حديث صحفي مع "الحوار"، أن قانون الانتخابات عُدّل من أجل إبعاد المال الفاسد عن السياسة، ووضع ليكون حاجزا لإبعاد كل من له علاقة مع أصحاب المال من الولوج إلى عالم السياسة، مشيرا إلى أن نظام العتبة الذي اعتمد في قانون الانتخابات الهدف منه إسقاط كل شخص غير قادر على إقناع المواطن من أجل الانتخاب عليه، معتبرا أن نسبة الخمسة بالمائة عادلة، منصفة ومنطقية جدا، تسمح للمترشحين الجادين القادرين على تقديم الإضافة المرور في الانتخابات.

وانتقد المتحدث بعض الأحزاب السياسية التي اعتبرها عبئا على الساحة السياسية والعاجزة عن تقديم برامج واعدة بإمكانها استرجاع ثقة المواطن.

تحسين الجباية المحلية ضرورة

وقال المتحدث، إن قانون الانتخابات يحمل في طياته عدة ثغرات، مشيرا إلى أن القانون أوضح آلية انتخاب رئيس البلدية في الشق المتعلق بالقائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة، وكذا القوائم الحائزة على نسبة 35 بالمائة، مشيرا إلى أن بعض الحالات خلقت نوعا من الانسداد ببعض المجالس، في حين غفل القانون الجديد عن وضع حل للانسدادات بالمجالس المقبلة، داعيا إلى إيجاد آلية تسمح بوضع حد للانسدادات وضمان السير الحسن للمجالس الانتخابية. وانتقد جدو بعض المترشحين الذي سوقوا لقضية عدم مقدرته على تقديم الإضافة للمواطن، بحجة الصلحيات المحدودة التي يتمتع بها المجلس البلدي، مشيرا إلى أن العاجز عن إيجاد حلول على مستوى بلديته واستقبال المواطنين وتحسين الإيرادات المحلية من خلال رفع الجباية المحلية والعمل على التكفل بانشغالات المواطنين عن طريق العلاقات الشخصية ما عليه سوى المكوث في بيته، مؤكدا على أن عوامل نجاح المجلس الشعبي البلدي إيجاد حلول للمعوقات التي تواجه البلدية والمقدرات الاقتصادية التي تتمتع بها البلدية من أجل تثمينها وخلق مصادر دخل جديدة للبلدية، ولا يتأتى ذلك سوى من خلال تشكيل مجلس منسجم ومتناغم قادر على تسيير البلدية وتحقيق الأهداف المنشودة. وأكد جدو أن المجلس الناجح هو القادر على جرد وتحديد ممتلكات البلدية سواء العقارية من أجل تحريك عجلة التنمية سواء في الوسط الحضري والريفي. وبخصوص لجنة صياغة قانوني البلدية والولاية التي تتكون من إطارات كفأة وخبراء وأعضاء بالبرلمان، حيث تم تحديد خمس ورشات من أجل تحديد آليات وضع قانون البلدية، ومنح اقتراحات لمواد، من أجل بلورة قانون بلدية يساعد على السير الحسن للجماعات المحلية، والسماح بتحرير المبادرات، والسماح لرؤساء المجالس بترقية التنمية المحلية. وفي رده على سؤال حول قدرة المجالس المحلية في اكتساب الصلاحيات المخولة قانونا، في ظل الجدل الحاصل حول أحقية رئيس البلدية وصلاحياته، دعا المتحدث إلى ضرورة الاطلاع على قانون البلدية والاقتناع بأنه رئيس للمجلس الشعبي البلدي، وبالتالي معرفة الصلاحيات التي يكفلها القانون، مشيرا إلى أن رئيس الدائرة يسعى لتصويب قرارات المجلس في حال وجود اختلالات ومرافقة المجالس البلدية وليس عرقلتها، مضيفا أن شخصية رئيس البلدية هي التي تتحكم في سير التنمية المحلية. وقال جدو، إن تدخل الوالي في التسيير المحلي يقتصر على حالات الانسداد، من خلال التدخل لحل المجلس بعد مراسلة الوزير المكلف بالتنمية المحلية، والذي بدوره يقوم بمراسلة رئيس الجمهورية، حيث تسند المهم لإطار مؤهل يلعب دور تسيير البلدية، حتى لا يبقى المواطن رهين الانسدادات.

يمكن للبلديات إقامة استثمارات في مختلف القطاعات، على غرار الصناعة والفلاحة والسياحة، من أجل خلق فرص للشغل والثروة

صلاحيات واسعة للأمير شريطة احترام القانون

وتطرق رئيس لجنة إعداد قانوني البلدية والولاية الجديد إلى قضية المتابعات القضائية التي يروح ضحيتها العديد من المنتخبين، مؤكدا أن الخلل يكمن في قيام البعض باتخاذ قرارات ارتجالية لا علاقة لها بقوانين الجمهورية، مشيرا إلى أن مهمة القاضي ليست العقاب وإنما الحرص على احترام القوانين، مؤكدا أن رفع التجريم عن فعل التسيير يضمن حماية للمسؤول من أجل مباشرة مهامه بكل أريحية شريطة احترام القوانين.

وأشار المتحدث ذاته إلى أن سندات الطلبيات محددة قانونا في ميزانيتي التسيير والتجهيز، وأي إخلال بها يعني تجاوز متعمد قد يؤدي بصاحبه إلى المتابعة القضائية، مستدلا في قوله بأن الشروط المحددة لمنح رخص البناء واضحة، لأنها تضمن مرونة وسلاسة، ومن يجهل القوانين ما عليه سوى التوجه إلى منزله.

استثمارات بين البلديات وشراكة عام خاص

وبخصوص مساعي الدولة لخلق الثروة على المستوى المحلي، أكد المتحدث أن حولي 900 بلدية تعاني من عجز بسبب نقص الإيرادات الجبائية، ما يدفع إلى مراجعة قانون البلدية وبعض القوانين ذات الصلة، على غرار قطاعات الصناعة والسياحة والفلاحة وغيرها، حتى تواكب التغيرات التي جاء بها قانون البلدية، ففي الشق الاقتصادي البلدية ستخرج من الدور الروتيني إلى رهان اقتصادي قصد امتصاص تأثيرات الأزمة المالية التي مرت بها الجزائر قصد تحقيق التنمية المستدامة، وأكد أن الإعانات التي تقدمها الدولة عن طريق مخططات التنمية المحلية غير قادرة على الاستجابة للتطلعات وانشغالات الساكنة، وبالتالي من الضروري مراجعة قانون البلدية من أجل إيجاد أدوات مثلى لخلق الثروة تسمح للبلدية بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بإمكانها خلق مناصب الشغل، فقط على المجالس المنتخبة تحديد المؤهلات الاقتصادية التي تعرفها البلدية، موازاة مع تثمين الموارد والحرف والمؤهلات التي تحويها البلدية، حتى البلديات العاجزة ماليا تستطيع من خلال مبدأ التعاون بين البلديات أو القطاع الخاص واقتسام الأرباح، وبالتالي خلق حركية اقتصادية وتعزيز الموارد المالية للبلدية.

حولي 900 بلدية تعاني من عجز بسبب نقص الإيرادات الجبائية، ما يدفع إلى مراجعة قانون البلدية وبعض القوانين ذات الصلة

وفي إطار الاستثمارات يمكن للبلديات إقامة استثمارات في مختلف القطاعات، على غرار الصناعة والفلاحة والسياحة، من أجل خلق فرص للشغل والثروة، فضلا عن خلق مرافق جوارية عمومية، سواء عن طريق الاستغلال المباشر أو الامتياز. وتطرق المتحدث إلى قضية التعاون بين البلديات الذي جاء في قانون البلدية الجديد، أنه من خلال صندوق الضمان والتضامن بإمكانها تقديم إعانات للبلدية، وإقامة مشروع مشترك ينعكس بالإيجاب على ساكنة البلديات.

توأمة بين البلديات الجزائرية والأجنبية لخلق الثروة

كما سمح القانون بإقامة شراكة وتوأمة بين بلدية جزائرية وأجنبية من أجل تبادل الخبرات في المجالات التقنية وإنجاز مشاريع مدرة للأرباح ذات مصلحة وطنية ومحلية، شريطة أن تتماشى مع السياسة الخارجية للدولة، فضلا عن التبادل الثقافي والسياحي وغير ذلك، ويتم اقتسام الأرباح وفق المجالات المحدد لها.

وفي الشق المتعلق باستحداث استثمارات، سيتم استحداث مجلس لترقية الاستثمارات يترأسه الوالي ومختلف الفاعلين وخبراء على سبيل الاستشارة في تحديد هذه الآليات، وتفعيل بطاقية فرص الاستثمار وبلورة كل المعطيات حول المشاريع المحددة بعد دراسته من كافة الجوانب.

وقال جدو، إن عهد العمل الانفرادي قد ولى، مؤكدا على أن قانون البلدية الجديد يفرض على المسؤولين إشراك المواطن في اتخاذ القرارات، وتتكون الهيئة التشاركية المستحدثة على مستوى كل بلدية من جمعيات المجتمع المدني والجمعيات المهنية ولجان الأحياء، يسمح لها بحضور المداولات، حيث أن المواطن سيصبح شريكا أساسيا في اتخاذ القرارات في مختلف المجالات، خاصة ما تعلق بمشاريعه وترشيد النفقات وكل ما يتعلق بالتسيير المحلي..

شرطة البلدية قريبا

وسيتم استحداث شرطة البلدية في قانون البلدية الجديد، لمساعدة رئيس البلدية في حفظ النظام العام، وسيحدد النظام والمهام الموكلة إليه حسب التنظيم. وكشف رابح جدو عن استحداث وكالة وطنية رقابية لتقييم تسيير الجماعات المحلية، حيث يتعين على المجلس الشعبي البلدي تحديد المخطط الخماسي للبلدية، يحدد من خلاله إمكانيات البلديات ومقدراتها، وكذا البرامج التنموية المسطرة طيلة العهدة، ويقسم المشاريع بالترتيب حسب أولوية كل مشروع ومتطلبات الساكنة، كما يمكن للمجلس البلدي تحديد حجم الأموال التي يستهلكها كل مشروع. ويتعين على كل رئيس مجلس بلدية إعداد تقرير يحدد الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لكل مشروع ومدى تجسيده على أرض الواقع.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'information

INSTALLATION DES ASSEMBLÉES LOCALES

LES DERNIERS RECOURS TRANCHÉS CETTE SEMAINE

Parallèlement à l'examen des recours introduits par les candidats devant les tribunaux administratifs et le Conseil d'État, les autorités poursuivent l'installation des Assemblées populaires communales et élues, le 27 novembre dernier.

Une source de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) a précisé que les résultats définitifs seront affichés au niveau des délégations locales de cette instance et communiqués aux autorités locales. Ainsi, ajoute la mêmes source, l'annonce des résultats définitifs des élections varie d'une circonscription à l'autre, en fonction des recours déposés devant les tribunaux administratifs et le Conseil d'Etat. Selon l'article 186 de la loi organique relative au régime électoral, la délégation de wilaya de l'ANIE tranche les recours et son coordinateur proclame les résultats provisoires des élections des conseils populaires municipaux dans les 48 heures à compter de la date de réception par la délégation de wilaya du procès-verbal de la commission électorale de wilaya. Ainsi, toute liste de candidatures a le droit d'introduire un recours devant le tribunal administratif compétent dans les 48 heures suivant la proclamation des résultats provisoires.

Le tribunal administratif statue sur le recours dans un délai de cinq jours à compter de la date de dépôt du recours. Le jugement du tribunal administratif est susceptible d'appel devant le tribunal administratif d'appel, territorialement compétent, dans un délai de trois jours à compter de la notification du jugement. Pour autant, le tribunal administratif d'appel statue sur le recours dans un délai de cinq jours francs à compter de la date de son dépôt, et sa décision ne peut faire l'objet d'aucune forme de recours.

En l'absence de tribunaux administratifs d'appel, les recours sont déposés actuellement devant le Conseil d'État.

Arrivés à échéances, les délais de recours s'achèveront avant la fin de cette semaine. En l'absence de tribunaux administratifs d'appel, les recours sont déposés actuellement devant le Conseil d'Etat, comme le prévoit provisoirement l'article 314 de la loi électoral. Membre du Bureau politique du Front de libération nationale, Sid Ahmed Tamamri, relève que l'opération d'installation des assemblées élus est tributaire des résultats définitifs des recours. «Chaque fois qu'il est statué sur les recours d'une assemblée, les autorités locales convoquent les candidats gagnants pour installer l'assemblée. Il existe trois cas relatifs aux assemblées élues et à la date de leur installation. Le premier concerne les assemblées dans lesquelles aucun appel n'a été introduit après l'annonce des résultats provisoires. Dans ces assemblées, les délégués de l'ANIE soumettent des rapports aux walis pour leur installation», a-t-il indiqué. Le deuxième cas concerne les assemblées, objet des recours au niveau des tribunaux mais pas au niveau du Conseil d'Etat. «Après la décision des tribunaux administratifs, les autorités locales sont informées pour procéder à leur installation», a-t-il noté. Quant au troisième cas, il concerne les assemblées dans lesquelles des recours ont été déposés auprès des tribunaux administratifs et auprès du Conseil d'Etat. «Dans ce cas, il faut attendre la décision finale du Conseil d'Etat pour que l'assemblée soit officiellement installée. Ce sont les raisons pour lesquelles, beaucoup d'assemblées n'ont jusqu'à présent pas été installées, outre l'existence d'un autre facteur à l'origine de ces retards, à savoir le souci de déterminer les listes gagnantes après les alliances», a expliqué le député du FLN.

Salima Ettouahria

El Watan

DÉSACCORDS ENTRE ÉLUS ET FAILLES DE LA LOI

Des assemblées menacées de blocage

Les tractations font encore rage dans des dizaines, voire des centaines d'APC ainsi que les APW où les sièges ont été départagés entre plusieurs listes dont aucune n'a obtenu la majorité absolue.

Comme il fallait s'y attendre, beaucoup d'assemblées communales à travers le pays risquent d'être bloquées à cause des difficultés rencontrées pour dégager la majorité et élire les nouveaux maires. Même s'il est encore trop tôt pour en parler, tout le monde s'accorde à dire que les amendements apportés à l'article 65 du code communal en août dernier ne garantissent pas le bon fonctionnement des APC.

En effet, 15 jours après l'annonce des résultats provisoires des élections, beaucoup d'Algérien(ne)s ignorent le nom de celui qui va présider aux destinées de leurs communes. Les tractations font encore rage dans des dizaines, voire des centaines d'APC ainsi que les APW où les sièges ont été départagés entre plusieurs listes, dont aucune n'a obtenu la majorité absolue. Dans la wilaya de Boumerdès, au moins 25 sur 32 P/APC ont déjà été installés. Néanmoins, le consensus peine à se dessiner, surtout à Bordj Menaïel et Souk El Had où l'élection du P/APC a été reportée hier en raison de *«l'entêtement de certains élus et les revirements de dernières minutes»*. Même à Chabet El Ameur, rien n'est encore joué. Les luttes d'intérêt et les retournements de veste pourraient plonger certaines assemblées dans des blocages insurmontables.

S'agissant de l'APW, le jeu des coulisses semble sourire au candidat du parti d'El Fadjr El Djadid, Youcef Tellache, dont la liste a obtenu 5 sièges contre 8 pour son rival, Yacine Merdas, élu comme indépendant. Sa liste, classée première à l'issue des urnes, risque de ne bénéficier d'aucun poste au sein de l'exécutif de l'assemblée. Car même les postes de vice-président et de chefs de commission sont très prisés et attribués en fonction des rapports de force. Contracter des alliances, même contre nature, reste donc l'élément déterminant pour les partis et les indépendants afin de pouvoir s'emparer des instances locales. A Tizi Ouzou et Béjaïa, les pronostics sont en faveur du FFS, qui aurait concocté des accords avec des indépendants pour prendre la présidence de l'APW. *«Nous avons remporté la majorité absolue dans 47 communes et une majorité relative dans 65 autres. Pour ces dernières, nous n'avons donné aucune consigne au sujet des alliances à concocter. C'est aux structures locales de décider. Ce sera des alliances de gestion et le plus important consiste à éviter les blocages pour ne pas pénaliser les populations»*, précise le chargé de communication du parti, Hicham Zanabi, qualifiant l'article 65 du code communal d'*«antidémocratique»*.

En attendant la proclamation des résultats définitifs du vote par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), le FLN est déclaré comme le grand vainqueur du dernier scrutin. L'ex-parti unique a obtenu la majorité absolue dans 124 mairies réparties sur 42 wilayas, sur un total de 1541 communes. Il est suivi du RND, avec 4584 sièges et la majorité absolue dans 58 communes à travers 27 wilayas. Les indépendants ont obtenu 4430 sièges à la majorité absolue dans 91 APC. A en croire Menaouar Djaâdi, membre du comité central, le FLN a déjà obtenu la présidence dans près de 550 communes et entre 25 et 28 APW, dont celles de Blida, Souk Ahras, Relizane, Touggourt, Laghouat, Beni Abbès, etc. Il a précisé que des négociations sont en cours pour s'emparer de l'APW d'Alger et bien d'autres assemblées. Le FLN s'est dit *«ouvert»* à toutes les formations politiques pour former des alliances au sein des assemblées. Son secrétaire général, Abou El Fadhl Baadji, a souligné, lors d'un récent point de presse, l'urgence d'accélérer la *«promulgation d'une note expliquant la question des alliances au sein des APC et des APW afin d'éliminer définitivement la corruption du processus électoral»*. On se souvient qu'après les élections de 2012, le ministère de l'Intérieur avait émis deux circulaires en 48h afin d'éviter le blocage des assemblées locales. A l'époque, on se rappelle que bien des candidats mal-classés avaient fini par être élus par leurs pairs au poste de premier magistrat de la commune grâce au jeu des coulisses rendu possible par l'article 80 de l'ancien code électoral. Pour beaucoup d'observateurs, le nouveau mode d'élection des maires n'est pas conforme aux principes du suffrage universel dès lors qu'il favorise la corruption politique et le recours à la chkara. *«Normalement, c'est la liste qui obtient le plus de voix qui aura la majorité des sièges. C'est elle qui devra gérer les affaires de l'APC et sera responsable et comptable devant la population. Les autres élus peuvent jouer leur rôle d'opposants à même de déceler les défaillances de l'exécutif. C'est la règle qui s'applique dans beaucoup de pays. Mais quand les responsabilités sont diluées, le citoyens ne peuvent pas savoir qui est défaillant afin de le sanctionner»*, estime un ancien député.

En cas de blocage de l'assemblée et autres dysfonctionnements, la continuité du service public devra être assurée par le wali ou un de ses représentants, conformément aux articles 100, 101 et 102 du code communal. S'agissant des quatre communes de Kabylie n'ayant pas connu d'élections, le président de l'ANIE a relevé récemment la possibilité d'y organiser des élections partielles, même s'il admet que cette question relève des autorités compétentes.

Ramdane Kebbabi

El Watan

QUATRE COMMUNES DANS L'EXPECTATIVE À BÉJAÏA

Sur les huit communes qui n'ont pas été concernées par les élections locales du 27 novembre dernier en Kabylie, en l'absence de listes de candidatures, quatre sont localisées dans la wilaya de Béjaïa. Il s'agit des assemblées élues de Feraoun, de M'cisna, de Toudja et d'Akbou. Que deviennent-elles, au moment où les 48 autres localités vivent au rythme des opérations d'installation des nouveaux maires ? La situation est inédite dans la région. Cependant, le sort de ces collectivités est d'ores et déjà connu, puisque ce genre d'exception est pris en charge par les dispositions du code communal, à travers son article 51. *«Pour le moment, nous sommes toujours en place. Le P/APC sortant et son assemblée exercent leur fonction le plus normalement du monde, en attendant une décision de la wilaya»*, nous a déclaré, au téléphone, Haroun Mohamed, maire sortant de la commune de Feraoun, dans la daïra d'Amizour. Les équipes sortantes demeurent en place jusqu'à nouvel ordre. Pour l'heure, l'assemblée communale de Feraoun, confie le président sortant, *«poursuit ses missions pour répondre aux besoins des citoyens. A titre d'exemple, nous avons convoqué une assemblée pour les prochains jours pour l'ouverture de crédit dans la perspective de l'entretien du matériel roulant de l'APC, le déblocage d'aides financières aux clubs sportifs et aux familles nécessiteuses ainsi que le suivi des projets en cours»*.

A peine remise d'une situation de long blocage, l'APC de Toudja, une autre commune où les candidats n'ont pas pu confectionner des listes, est replongée dans l'impasse. Une étrange situation dans laquelle se retrouve à nouveau l'assemblée de Toudja où les élus et le P/APC ont repris *«les hostilités»* en fin d'exercice de leur mandat. Bentabet Rabah, élu, a affirmé qu'eux *«aussi n'ont rien reçu pour l'instant, mais les élus sortants doivent continuer de gérer cette étape»*. Il a assuré : *«Certes, le maire en place poursuit ses tâches normalement, mais sans les élus de l'assemblée, et nous attendons, depuis 15 jours, une invitation à une assemblée qui doit traiter des situations pendantes.»*

Afin de contenir le problème, les services de la wilaya sont tenus d'installer des administrateurs pour gérer les affaires courantes de ces communes avant de dissoudre les assemblées en s'appuyant sur l'article 51 du code communal. Ce dernier stipule qu'«en cas de circonstances exceptionnelles, empêchant la tenue des élections dans la commune, et après rapport du ministre chargé de l'Intérieur, présenté en Conseil des ministres, un administrateur est désigné par le wali pour gérer les affaires de la commune». La mission du gestionnaire prendra fin de plein droit, selon le même article, «dès l'installation de la nouvelle assemblée», précisant que de nouvelles élections seront organisées pour l'élection d'une assemblée communale «dès que les conditions requises à leur organisation soient de nouveau réunies». Ainsi, aucun délai n'est avancé et personne ne sait la durée exacte de la présente «période de transition». Au niveau du bureau local de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), un fonctionnaire nous a affirmé que *«jusqu'à maintenant, l'ANIE n'est destinataire d'aucune note ou une information concernant la prise en charge de ce volet»*. **Nordine Douici**

Le spectre du blocage des assemblées plane toujours

Dans l'écrasante majorité des assemblées élues, les négociations s'étirent dans le temps alors que, pour l'instant, l'administration ne bouge pas le petit doigt préférant laisser faire les élus.

Deux semaines après l'annonce des résultats des élections locales, la plupart des assemblées restent bloquées. Des 1 541 communes et 58 wilayas que compte le pays, seules quelques-unes ont pu dégager la majorité nécessaire pour l'installation des assemblées locales. En initiant des élections locales anticipées, le chef de l'État voulait *"doter le pays de nouvelles institution"*. Après les législatives de juin dernier, il voulait terminer l'année 2021 avec de nouvelles assemblées locales, le but étant de mettre fin à toutes les institutions élues héritées de l'ère Bouteflika. Il a ainsi rapidement promulgué toutes les lois régissant les élections. En plein été, une période de vacance parlementaire, le chef de l'État prend une ordonnance présidentielle adaptant le code communal à la Constitution de 2020 et au nouveau code électoral. Mise à l'épreuve du terrain, cette loi a, toutefois, montré ses limites.

Deux semaines après la proclamation des résultats des élections locales par l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), l'écrasante majorité des assemblées n'arrive pas à constituer un exécutif de wilaya ou de la commune. *"Nous ne pouvons pas savoir où notre parti gérera une commune ou une APW tant que les négociations se poursuivent toujours"*, confie Safi Larabi, chargé de communication du Rassemblement national démocratique (RND).

Il affirme que dans la majorité des assemblées *"les discussions se poursuivent"* et que *"pour l'instant, l'administration observe et laisse faire les élus"* sans intervenir. Mais le spectre du blocage est là. Jusqu'à hier, très peu d'assemblées ont pu être installées. Il s'agit de communes où des groupes d'élus ont réussi à s'entendre sur une personne. C'est également le cas de communes où seule une liste est présente. L'opération se poursuit, par ailleurs, à un rythme très lent à l'échelle nationale.

Mais dans les communes où les listes sont ex aequo, la situation se corse davantage puisque les jeux d'alliances se heurtent soit à des égoïsmes partisans, soit à des intérêts strictement personnels.

C'est également le cas des APW, puisqu'aucune ne semble être installée malgré la signature de procès-verbaux d'entente entre les listes arrivées en première position. C'est le cas de Tizi Ouzou (qui devait être installée hier) où le FFS devrait présider l'assemblée, et de Boumerdès où le candidat du parti El-Fadjr El-Jadid a été adoubé par quasiment tous les autres groupes. Mais cela n'est pas évident pour d'autres wilayas. C'est le cas d'Alger où en plus du caractère mosaïque de la nouvelle assemblée, la guéguerre interne au FLN n'arrange pas la situation. Face à l'ancien président de l'Assemblée de wilaya Karim Bennour, qui souhaite driver l'APW, la direction du parti veut placer sa propre candidate. Ce qui rend la possibilité de résoudre la problématique encore plus complexe. Cela est valable également dans d'autres régions. Selon la loi, les assemblées doivent être installées au plus tard 8 jours après la proclamation officielle des résultats par le Conseil constitutionnel. Ce qui tarde à venir, sans doute pour donner plus de temps aux assemblées, afin de finaliser les arrangements permettant d'éviter les blocages. Mais dans le cas contraire, l'administration sera dans l'obligation d'intervenir. Des sources concordantes indiquent que dans le cas où des assemblées seraient bloquées, le ministère de l'Intérieur envisage d'aller vers des élections partielles.

Une manière de régler également le problème des communes où l'élection n'a pas eu lieu faute de candidats.

AU BOUKHLEF

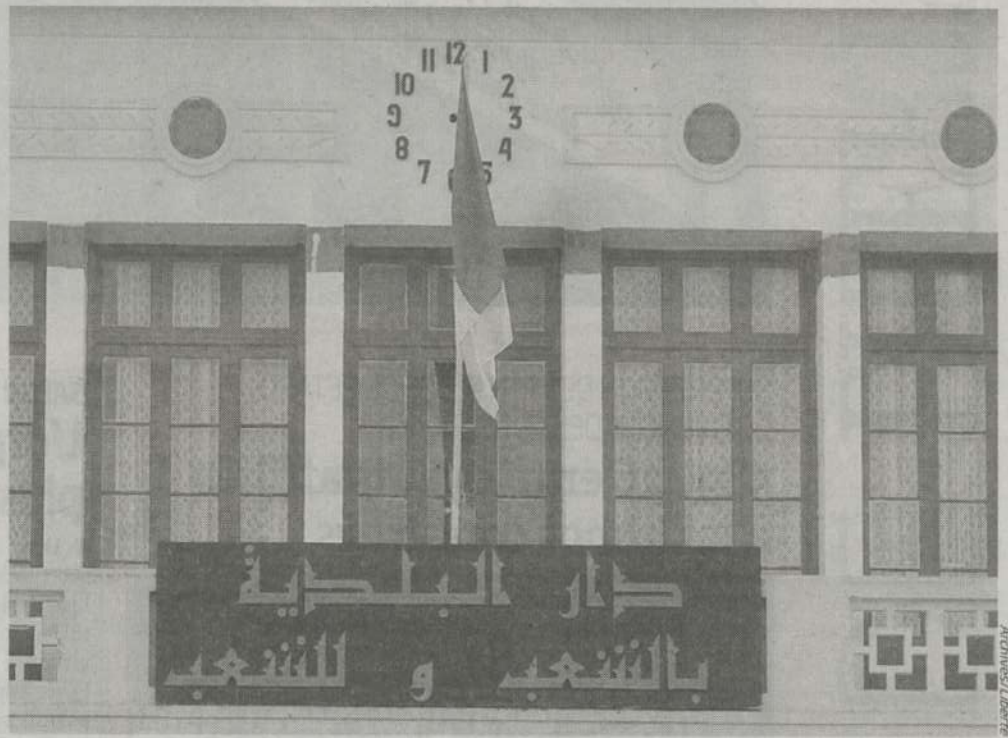

Archives/Liberté

Deux semaines après la proclamation des résultats, de nombreuses assemblées ne sont toujours pas installées.

LIBERTÉ
LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER